المبحث الثاني عشر
أنه تعالي يعلم ذاته

وقد استدلوا عليه بوجوه:

الأول: أنه ثبت أنه يعلم غيره، وكل من يعلم غيره، يمكنه إمكاناً قريباً، أن يعلم غيره، حتي قيل: أن العلم بالشئ، والعلم بذلك العلم، واحد.

وكل ما يمكن له تعالي، فهو حاصل له بالفعل.

وليس له شئ من الكمالات بالقوة، باتفاق العقلاء، فهو يعلم أنه يعلم غيره، ولا يمكن هذا العلم، إلا بعد العلم بذاته، لأنه أحد أجزاء معلوم ذلك العلم، فثبت أنه يعلم ذاته.

والاعتراض عليه: أنه مبني علي أنه يعلم غيره، وذلك ما قدرتم علي إثباته، لما ورد من وجوه الاعتراض، علي ما ذكرتم من الدليلين، لاسيما الدليل الثاني، فإن فيه شيئاً أخر، وهو أنه كان مبنياً على أنه يعلم ذاته، فبناء هذا عليه، دور ظاهر.

الثاني: أن المراد من علمه تعالي: هو التعقل، والتعقل عبارة عن حضور الماهية المجردة عن الغواشي الغريبة، واللواحق المادية عند الذات المجردة، وهو حاصل في حقه تعالي بالنسبة إلى ذاته، لأن ذاته مجردة عن شائبة المادة، وغير غائب عن نفسه، وكذا كل مجرد بالنسبة إلى نفسه، فهو عالم بذاته، وكذا كل مجرد.

والاعتراض عليه: أنا لا نسلم أن حقيقة التعقل ما ذكرتم وهذا إدعاء منكم، لا بديهى، ولا مثبت بدليل.

كيف، والتعقل والعلم عندكم، من مقولة الكيف، والحضور نسبة بين الشيئين.

ولو سلم، فهذا لا يتأتي بالنسبة إلي الشئ ونفسه، فإن حضور شئ عند أخر، لا يتصور، إلا إذا كانا متغايرين بالذت، ولا يكفي فيه التغاير الاعتبارى، كما فى كون الشئ: فوق الشئ، وتحت الشئ.

ولا يلزم من كفاية التغاير الاعتبارى بين المنتسبين في بعض النسب، كما في علم الشئ بنفسه، عند القائل بكون العلم إضافة، أو صفة ذات إضافة، كفايته في جميع النسب، كما ذكرنا.

. ثم إن ما ذكرتم هنا، مخالف لجميع ما سبق، من أن العلم هو الوجود الذهني، أي الوجود الغير الأصيل، أو الموجود بهذا الوجود، وأنه صورة حالة في العالم، وهنا علي ما ذكرتم، ليس وجود غير أصيل، ولا حلول شئ في شئ.

العلم الحصولي والعلم الحضوري

فقال بعضهم لتوجيه كلامهم: العلم عندهم قسمان:

- علم حصولي.
- وعلم حضوري.

فما ذكروه أولاً من حصول الصورة، هو تعريف العلم الحصولي.

وما ذكروه هنا، تعريف للعلم الحضوري، أو للمعني الأعم المشترك بين القسمين.

وعلي هذا لا يبعد أن يقال: دليلهم الأول لإثبات علمه تعالي بذاته بالمعني الأول، ودليلهم الثاني لإثباته بالمعني الثاني.

ونحن نقول: أن العلم مما يفهمه بالضروره كل أحد، إما بكنهه، أو بما يميزه عن سائر أغياره.

ونعلم قطعاً، أن مجرد عدم غيبة الشئ عن نفسه، الذي سموه بالحضور عند نفسه، سواء كان مجرداً، أو مادياً، ليس ما يصدق عليه هذ المفهوم، وأن عدم غيبة الشئ عن نفسه، ليس فيه تفاوت بين المجرد وغيره، بحيث يكون أحدهما علماً، والأخر غير علم، وهذا مما يشتبه على المنصف.

فإن أَبوا إلا الإصرار علي تمويههم، والأخرون علي تقليدهم، فذرهم في طغيانهم يعمهون.

الثالث: وهو بالحقيقة إن تم، دليل علي أنه تعالي عالم بذاته، وغيره

أيضاً، وأن عدم العلم جهل، والجهل نقيصة، وهي علي الله تعالي محال.

وأيضاً، العلم شرف وكمال، والعالم أشرف وأكمل من غير العالم، فلو لم يكن الله عالماً بذاته، وغيره عالم بذاته، لزم أن يكون بعض مخلوقاته أشرف وأكمل منه، تعالي الله عن ذلك.

والاعتراض عليه: أن عدم العلم علي الإطلاق ليس بجهل، بل عدم العلم عما من شأنه العلم.

فإن أردتم بعلمه بذاته، ما سميتوه العلم الحضوري، فلا يتصور عدم علمه بذاته بذلك المعني.

ولا نزاع لأحد فيه، إلا أنه ليس بعلم.

وإن أردتم المعني الأخر، فعليكم بيان أنه ممكن أن يكون له تعالي علم بذاته بذلك المعني، حتي يلزم من عدمه الجهل، وحينئذ تكونون هادمين ما أسستم، من أنه لا يمكن أن يكون له تعالي صفة زائدة علي ذاته، إذ حصول الصورة في ذاته، ليس عين ذاته.

وأيضاً قولكم: العلم شرف وكمال، إن أردتم به: أنه كذلك بالنسبة إلي غيره تعالي، فمسلم، لكنه لا يجديكم نفعاً.

وإن أردتم: أنه كذلك علي الاطلاق، فهو أيضاً، وإن كان حقاً، لكنه مخالف لأصلكم، من أن ثبوت الصفات له تعالى نقصان فيه، للزوم استكماله بالغير.

كيف، ومثل ما ذكرتم يتأتى في جميع الصفات الكمالية، من القدرة، والسمع، والرؤية، وغيرها، بأن يقال: أضدادها مستحيلة على الله تعالى.

وأيضاً:الموصوف بها أكمل من غيره، فوجب ثبوتها لله تعالى، وأنتم لا تقولون به.

وليس هذا إلا الإعتراف بفساد هذا الاستدلال على أصلكم.

obeikandl.com